"البقاء" بثلاث تظاهرات: فساد ومشاكل داخلية ونزاعات خارجية

الاحتجاجات تجتاح عموم البلاد.. وائتلاف المالكي: الحكومة لا تخشى الاعتصامات
القوات الأمنية مستمرة في استخدام القوة لتفريق جموع المطالبين بالإصلاح

في وقت تظاهر الآلاف في ساحة التحرير ببغداد مطالبين بالإصلاحات، أكد قيادي بارز في ائتلاف دولة القانون أن الحكومة لا تخشى من حركات الاحتجاج التي تشهدها البلاد وان الإجراءات الأمنية التي تقوم بها هي حرص على عدم استهدافهم من قوى الإرهاب.
شهدت ساحة التحرير وسط العاصمة بغداد، الجمعة، ثلاث تظاهرات التظاهرة الأولى طالب منظموها بالقضاء على الفساد الإداري المستشري في مفاصل الدولة وتوفير الخدمات وفرص العمل للعاطلين.
أما الثانية فرفعوا فيها شعارات احتجاجية على زيارة رئيس البرلمان أسامة النجيفي ونائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي للسعودية، وأن المتظاهرين طالبوا المسؤولين في الحكومة بالاهتمام بالقضايا الداخلية للبلاد بدلا من زيارة دول الجوار.
في حين طالب منظمو التظاهرة الثالثة الحكومة العراقية بالإسراع ببناء ميناء الفاو وإلغاء ترسيم الحدود مع الكويت، لافتا إلى أن غالبية منظمي هذه التظاهرة هم من شيوخ العشائر.

بغداد / المدى

الحكومة لا تخاف

من جانبه أكد عضو ائتلاف دولة القانون النائب شيروان الوائلي، الجمعة، أن الحكومة لا تخشى على نفسها من التظاهرات بقدر ما هي حريصة على سلامة المواطنين من العابثين، فيما أشار إلى أنها تريد تحقيق نتائج ايجابية من خلال تلك التظاهرات.
وقال الوائلي في تصريحات صحفية إن "أية تظاهرة تخرج يجب أن تكون بمضامين وشعارات وبطلبات تقدمها الجهة المتظاهرة إلى الحكومة، ولكن يجب أن تكون بشروط وحسب القوانين"، مؤكدا أن "الجهاز الأمني مسؤول عن حماية المواطن، وهو ليس خوفا من الحكومة بقدر ما هو حرص على حماية المتظاهرين من بعض العابثين".
وأضاف الوائلي "نحن في بلد فيه إرهاب وقتل بأحزمة ناسفة وسيارات مفخخة، وبالتالي فإن الإرهابيين والمسلحين والمندسين يستغلون التجمعات لتوجيه ضربة ربما سنفقد فيها الكثير من المواطنين"، لافتا إلى أن "الدولة العراقية والحكومة والبرلمان لا يسمحون إطلاقا بالتصدي بعنف للمتظاهرين".
ولفت الوائلي إلى أن "التظاهرات في حال كانت من أطراف سياسية فمن الممكن أن تتقدم بطلباتها، الأمر الذي ينطبق أيضا على التظاهرة العفوية التي تخرج من قبل عامة الناس، لان الحل ليس باقتحام المنطقة الخضراء أو إحراق المباني الحكومية كما حصل في الموصل والكوت وتسبب بخسائر بشرية ومادية"، مؤكدا أن "الحكومة تريد نتائج مفيدة من التظاهرات لتتعامل معها وتتابع مطالبها".
وكانت منظمات مجتمع مدني وناشطون دعوا في الـ٢٤ من آب الماضي، إلى تظاهرات حاشدة في ساحة التحرير وساحات المحافظات في التاسع من أيلول الحالي، لمطالبة حكومة رئيس الوزراء نوري المالكي بتقديم استقالتها، والتي أكدت فيها أن التظاهرات تأتي بعد المهلة التي قدمت لحكومة المالكي للاستقالة والاعتذار عن قمع المتظاهرين، كما هددت بتحويل التظاهرات إلى اعتصام حتى إسقاط الحكومة في حال عدم تلبية مطالبها.

تفريق المتظاهرين بالقوة في أبو غريب

إلى ذلك، فرقت قوة من الجيش العراقي، تظاهرة نظمها العشرات من أهالي قضاء أبو غريب غرب العاصمة بغداد، للمطالبة بالقضاء على الفساد الإداري باستخدام العصي والهراوات وإطلاق النار في الهواء.
وقالت تقارير صحفية إن قوة من الجيش العراقي فرقت، صباح أمس، بالقوة تظاهرة نظمها العشرات قرب المجلس البلدي في قضاء أبو غريب، للمطالبة بالقضاء على الفساد الإداري وتوفير الخدمات، مشيرا إلى أن القوة استخدمت العصي والهراوات وأطلقت النار في الهواء.

الناصرية تندّد بالاغتيالات

وخرج المئات من المواطنين في تظاهرة طافت شوارع وأسواق مدينة الناصرية الجمعة للمطالبة بتحسين واقع الخدمات ومحاربة الفساد وتأمين فرص العمل وإصلاح النظام السياسي وكذلك للتنديد بالتصفيات الجسدية التي استهدفت الناشطين في الفعاليات الاحتجاجية والمطلبية . وذلك ضمن فعاليات جمعة البقاء الاحتجاجية التي انطلقت في عدد من المدن العراقية.
ورفع المشاركون في التظاهرة التي ضمت شباب ٢٥ شباط وقوى وشخصيات التيار الديمقراطي وجماهير من شرائح اجتماعية مختلفة ، شعارات تطالب باحترام الدستور وإصلاح النظام السياسي وتحسين واقع الكهرباء والخدمات الأساسية، فضلا عن توفير فرص عمل للعاطلين وتأمين مفردات الحصة التموينية وتقليص معدلات الفقر كما رفعت شعارات أخرى تندد بتجاوزات دول الجوار على المصالح العراقية وكذلك بالقصف الإيراني – التركي للمدن العراقية.
وقال منسق لجنة شباب ٢٥ شباط في ذي قار علي الامين للمدى : إن التظاهرة التي انطلقت من ساحة الحبوبي وسط الناصرية تأتي ضمن فعاليات جمعة البقاء التي تنطلق امس الجمعة في معظم المدن العراقية وهي تدعو إلى الإصلاح السياسي واحترام الدستور وإنهاء المحاصصة الطائفية وتأمين الخدمات ومحاربة الفساد والكف عن المماطلات والوعود الحكومية الكاذبة . وأضاف الأمين كما تدعو التظاهرة الى إعادة الانتخابات وتعديل القانون الانتخابي الذي بدد أصوات الناخبين ومنحها للكتل السياسية التي أثبتت فشلها طيلة السنوات الماضية . وستطرد منسق شباب ٢٥ شباط كما يندد المتظاهرون بجرائم الاغتيال والتصفيات الجسدية التي تستهدف الناشطين في مجال التظاهرات والفعاليات الاحتجاجية التي كان آخرها جريمة اغتيال الناشط هادي المهدي. مشيرا إلى أن تلك الجرائم تدخل ضمن سياسة قمع الحريات وتكميم الأفواه وترويع المواطنين المطالبين بحقوقهم التي كفلها الدستور العراقي . وجاء في بيان وزعته لجنة شباب ٢٥ شباط الجهة المشاركة بتنظيم التظاهرة: لقد تحملنا ثماني سنين من الظلم والجوع فلم نجن سوى المماطلة والوعود وضعف أداء الحكومة وتفشي ظاهرة الفساد المالي والإداري وبعد أن مرت سلسلة وعود المئة يوم كسابقاتها من الأيام الخوالي حيث تخلى المسؤولون عن قدسية الحدود لتترك ضيعة بيد دول الجوار فها هو القصف التركي والإيراني للأراضي العراقية وهاهي مياه شط العرب تتحول إلى مكب للنفايات والأملاح وهاهي دولة الكويت تتطاول لتبني مباركا وفي الطريق أكثر من مبارك ولا نرى تحركا وحرصا على ما يهدر. واضاف البيان الذي تلقت المدى نسخة منه وها هي وعودهم الانتخابية تذهب أدراج الرياح من اجل كل هذا علينا أن نقول كلمتنا مدوية لا للفساد والمفسدين لا للمزورين لا لسراق العراق نعم لإعادة الانتخابات البرلمانية المبكرة نعم لإرادة الشعب . وختم البيان بتأكيد شباب ٢٥ شباط على مواصلة الفعاليات المطلبية والاحتجاجية بالقول " أعلنا استقالتنا من السكوت " .فيما أشار بيان آخر تلاه ممثل لجنة التنسيق العليا للتيار الديمقراطي في التظاهرة إلى الإخفاقات السياسية وتفاقم الغضب الشعبي بالقول :تزدحم الساحة السياسية والاقتصادية بالكثير من الإخفاقات والأزمات ومعها يزداد السخط الشعبي بعد انتهاء فترة المئة يوم المحددة وما تلاها لإجراء الاصلاحات التي لم تجد طريقا لحل تلك الأزمات المتفاقمة والتي طالت اغلب مفاصل الدولة ومؤسساتها.واضاف البيان فمن ظاهرة الفساد المستشرية الى استمرار أجواء عدم الثقة والخلافات والصراعات بين القوى المتنفذة لتقاسم منافع ومغانم السلطة والنفوذ، وما تقود اليه من فشل في استكمال التشكيلة الوزارية وتنفيذ التعهدات والاتفاقات المبرمة وغياب للرؤى الواضحة المشتركة والخطاب الموحد للدولة اللازم لحسن إدارة شؤون الدولة ولرسم سياسة خارجية حكيمة وفرض هيبة الدولة والحكومة. وتابع البيان وتتجلى مظاهر الخلل الخطيرة هذه في عدم الوقوف بحزم أمام التجاوزات التركية والإيرانية على حدودنا ، والطريقة المرتبكة في التعامل مع أزمة ميناء مبارك وكذلك في طريقة التعامل مع قضية اتفاقية الانسحاب التي تخلو من الشفافية.وفي الختام دعا البيان إلى إدامة زخم الفعاليات المطلبية السلمية بالقول :ان التيار الديمقراطي يرى، كما العديد من المجاميع الشبابية ومنظمات المجتمع المدني التي دعت إلى تظاهرات احتجاجية، انه لا يمكن وضع حدا لهذا الاستعصاء السياسي والتردي في الخدمات والتصدي الفعّال والحازم للفساد والمفسدين دون ضغط شعبي سلمي منظم.

كركوك تدعو إلى وقف اعتداءات الجوار

تظاهر العشرات في محافظة كركوك، الجمعة، للمطالبة بتسمية الوزراء الأمنيين ومحاربة الفساد في المؤسسات الحكومية، وإلغاء المحاصصة الطائفية وإيقاف اعتداءات دول الجوار، فيما أكد المتظاهرون على ضرورة التوجه إلى مجلس الأمن الدولي لوقف تلك التجاوزات.
وذكرت وكالة السومرية نيوز إن العشرات من ممثلي منظمات المجتمع المدني خرجوا، في تظاهرة سلمية في ساحة قلعة كركوك وسط المحافظة، للمطالبة بوقف عمليات قصف القرى الحدودية في إقليم كردستان، وبناء ميناء مبارك في البصرة والقضاء على الفساد الإداري المستشري في دوائر الدولة.
وأضافت "أن المتظاهرين رفعوا شعارات تنتقد المحاصصة الطائفية وتدين اعتداءات وتجاوزات دول الجوار على العراق من خلال قطع مصادر مياه نهري دجلة والفرات ونهر الوند"، مؤكدين أن "الحكومة غير جادة على إنهاء هذا الملف ومكتفية بالاستنكارات فقط.
من جهتها قالت الناشطة المدنية في كركوك سرود محمد فالح أن "هذه التظاهرة جاءت تضامنا مع كافة المحافظات العراقية التي تنادي بالإصلاح السياسي وتسمية الوزراء الأمنيين"، مشيرة إلى انه "لا يعقل أن الحكومة تدار اغلب وزارتها الأمنية بالوكالة بسبب عدم وجود ثقة بين الكتل السياسية والتي يتسبب عنها خروق".
وأكدت فالح أن "مطالب المتظاهرين واضحة وهي وقف الاعتداءات التي تقوم تركيا وإيران والكويت"، داعية الحكومة "للتوجه إلى مجلس الأمن لوضع حد لتجاوزاتها بشكل قانوني، وإلا فان الوضع سيتدهور بشكل كبير".

الحلة تنتقد انقسامات مجلسها

أما في الحلة فقد انطلقت الحلة صباح أمس الجمعة تظاهرة سلمية نظمها التيار الديمقراطي، مطالبين أعضاء مجلس المحافظة بالإيفاء بالوعود التي قطعوها لأبناء المحافظة خلال تظاهرة الخامس والعشرين من شباط وما بعدها .
وقال رئيس التيار في المحافظة جاسم الصكر ان التيار اصدر بيانا جاء فيه : لقد خرجت جماهير بابل بتظاهرة سلمية نتيجة لعجز الحكومة المحلية عن الإيفاء بوعودها التي قطعتها لأبناء المحافظة خلال التظاهرات السابقة دون ان يتحقق أي شيء منها وبقي مجلس المحافظة مشغولا بانقساماته ومصالح أعضائه الفئوية والحزبية وبقيت تعهدات محافظ بابل بتحسين الواقع الخدمي والحياتي في المحافظة حبرا على ورق لا بل ان المحافظة ازداد بؤسها وتفاقمت مشاكلها واصبحت عصية على الحل، من فوضى العيش في مدن مخربة الى أزمة كهرباء خانقة الى فساد مالي واداري مستشر في دوائر المحافظة الى بطالة تنهش طاقات الشباب من خريجي الجامعات وقدرات فنية وثقافية وعلمية معطلة.
وذكر البيان : لقد صمت المسؤولون عن المحافظة خلال الفترة التي انحسرت فيها التظاهرات ولم يعرف عنهم سوى صراعهم على الكراسي والامتيازات وقد بلغ السيل الزبى بأهالي المحافظة وهذا ما دفعهم الى التظاهر اليوم وسيكون هذا ديدنهم كل يوم مع الإصرار على تحقيق المطالب السابقة وهي حل مجلس المحافظة وإعفاء محافظ بابل محمد المسعودي من منصبه ومحاسبة المقصرين في اداء الواجب في الدوائر الرسمية ومحاربة الفساد المالي والاداري وتنشيط القطاعات الصناعية والزراعية والخدمية والاجتماعية وإحالة كل المفسدين والمتاجرين بمستقبل البلد السياسي وبسمعة العراق ووحدته وهيبته الى القضاء وصيانة الحريات المدنية.
من جهته، قال الناشط في حقوق الإنسان علي صكبان محمد لقد شاركنا في هذه التظاهرة بعد ان تفاقمت الأزمات السياسية واشتداد حالة الصراع بين الكتل المتنفذة لتقاسم مغانم السلطة والنفوذ والمناصب والاستخفاف المستمر بمطالب الجماهير ، لقد شاركنا اليوم من اجل الإصلاح والتغيير وسنواصل مسيراتنا الاحتجاجية حتى يتم ذلك.
يذكر أن محامي كربلاء نظموا امس الاول اعتصاما أمام محكمة المدينة احتجاجا على ما أسموه سوء معاملة مجلس القضاء الأعلى وبعض المؤسسات الحكومية لعدد من المحامين العراقيين..وقالوا إن المحامين العراقيين يتعرضون إلى الإساءة من قبل كافة الدوائر الرسمية على الرغم من أن المحامي يعتبر شخصية مرموقة ويتسنم منصبا كبيرا في الدولة العراقية.
وقال المحامي عقيل الكلكاوي إن المحامين نظموا اعتصامهم احتجاجا على سوء المعاملة التي يلقونها من مجلس القضاء الأعلى والخروقات وعدم الاحترام الذي يلاقونه أثناء عملهم وان هناك ممارسات تعد خروقات دستورية وقانونية وهي مخالفة لقانون ممارسة المحاماة..وأشار إلى أن الاعتصام هدف إلى إيصال رسالة تقول على مجلس القضاء الأعلى الالتزام بالقانون حرفيا وعدم العمل بحسب الأهواء الشخصية. في حين قالت المحامية ذكرى الزيادي إن المحامي العراقي لاسيما في محافظة كربلاء يلقى معاملة سيئة جدا خصوصا في المؤسسات الحكومية فهم لا يحترموننا رغم أننا نمثل القانون ونعمل وفق الدستور العراقي وما جاء به من تعليمات... وأضافت كان الأولى بالحكومة العراقية أن تولي المحامي العراقي الاهتمام على اعتبار أن أعلى سلطة في الدولة العراقية يتسنمها محام، إضافة إلى اكبر رئيس دولة في العالم اوباما هو محام ورئيس جمهورية العراق محام هو الآخر..وأوضحت أن أقرانهم من المحامين العرب والأجانب يلقون الاحترام الكبير من قبل الحكومة ومؤسسات الدولة عكس المحامي العراقي الذي يواجه مختلف العراقيل وهو يمارس مهنته ..مبينة أن المحامين العراقيين اتفقوا على إنهم سينظمون اعتصاما شاملا لكافة المحافظات العراقية فيما إذا لم يتم الاستجابة لمطالبهم المتمثلة باحترامهم في المؤسسات الحكومية والحصول على حقوقهم المشروعة أسوة بباقي الشرائح الاجتماعية . من جهته قال المحامي جمهور كاظم الكركوشي ان محامي كربلاء قاطعوا عمل محكمة كربلاء بناء على توجيهات نقابة المحامين العراقيين المركزية التي طالبت بالقيام باعتصام تدريجي يبدأ بمقاطعة الانتداب في المحاكم الجزائية ومن ثم المقاطعة الشاملة والكاملة لكافة المحاكم العراقية في حال لم تتم الاستجابة لمطالب المحامين المتمثلة باحترامهم من قبل الموظفين في مجلس القضاء الأعلى ومؤسسات الدولة العراقية.. وأضاف أن هناك مطالب إضافية يطالب بها المحامون، منها الحصول على حقوقهم المشروعة أسوة بباقي الشرائح الاجتماعية المثقفة بعد تدني مكانة المحامي في المجتمع العراقي حتى وصلت إلى احتقار رجل الشرطة له وتعرضنا إلى تهديدات مستمرة بالزج في السجون حسب قوله.

الفلوجة تشدّد على إطلاق سراح المعتقلين

تظاهر العشرات من أهالي مدينة الفلوجة في محافظة الانبار، ، احتجاجا على سوء الخدمات وللمطالبة بمحاربة الفساد والقضاء على البطالة وإطلاق سراح المعتقلين، داعين رئيس الوزراء نوري المالكي إلى تلبية مطالبهم أو الخروج من السلطة.
وقالت تقارير صحفية إن العشرات من أهالي الفلوجة خرجوا، صباح اليوم، في تظاهرة سلمية احتجاجا على سوء الخدمات"، مبينة أن المتظاهرين طالبوا بمحاربة الفساد والقضاء على البطالة وإطلاق سراح المعتقلين.
ورفع المتظاهرون لافتات تطالب رئيس الوزراء نوري المالكي بتلبية مطالب المتظاهرين او الخروج من السلطة.

البصرة تعاين قانونا للأحزاب

وفي البصرة تظاهر العشرات من أعضاء الأحزاب والحركات السياسية التي يتألف منها التيار الديمقراطي في المحافظة، مطالبين بتحسين الخدمات الأساسية ومكافحة الفساد الإداري وإصلاح الوضع السياسي عبر تشريع قانون للأحزاب وإعادة تشكيل مفوضية الانتخابات وإجراء انتخابات برلمانية مبكرة.
وقال القيادي في الحزب الشيوعي في البصرة عباس "القوى السياسية التي يتكون منها التيار الديمقراطي نظمت، صباح امس، تظاهرة سلمية بالتعاون مع عدد من منظمات المجتمع المدني بهدف الضغط على الحكومة ومجلس النواب باتجاه توفير الخدمات الأساسية، ووضع حد لظاهرة الفساد الإداري، وإصلاح العملية السياسية".
وأضاف الجوراني أن "التيار دعا خلال التظاهرة إلى إنهاء المحاصصة الطائفية والحزبية وتشريع قانون ينظم وجود الأحزاب وإعادة تشكيل مفوضية الانتخابات وفق أسس سليمة ومن ثم إجراء انتخابات برلمانية مبكرة".
من جانبه قال مسؤول الحزب الوطني الديمقراطي في البصرة طارق البريسم "، إن "التظاهرة تهدف إلى تقويم أداء الحكومة بعد أن تراجع كثيراً في ظل جمود العملية السياسية وتراجع الوضع الأمني واستمرار نقص الخدمات وتفاقم الفساد الإداري"، مضيفاً أن "التيار الديمقراطي يسعى لتنظيم المزيد من التظاهرات والوقفات الاحتجاجية لغرض الضغط على الحكومتين المركزية والمحلية والكتل السياسية في مجلس النواب".
ولفت البريسم إلى أن "العملية السياسية لن تصحح ما لم يعاد بناؤها على أسس سيادة القانون والفصل بين السلطات والتعددية السياسية وليس المحاصصة الحزبية أو الطائفية"، مؤكدا أن "المواطنين لم يعد بإمكانهم احتمال المزيد من الفشل الحكومي بعد ثماني سنوات من سقوط نظام الحكم السابق".
من جهته قال رئيس جمعية الاقتصاديين العراقيين في البصرة علي العضب إن "الصراع الدائر بين زعماء الكتل السياسية على المناصب العليا تسبب بانحراف العملية السياسية بعيداً عن مسارها المنشود"، مشيرا إلى أن "الخروج من الأزمة السياسية يستدعي حل مجلس النواب ومجالس المحافظات وإجراء انتخابات مبكرة".
وأكد العضب أن "التظاهرة التي شهدتها البصرة هي امتداد للتظاهرات التي نظمت اليوم في بغداد ومحافظات أخرى"، مشدداً على أن "القوى السياسية المهيمنة على العملية السياسية فشلت بتحقيق الحد الأدنى من برامجها الانتخابية ووعودها الكثيرة".
ويشهد العراق منذ ٢٥ شباط الماضي، تظاهرات جابت أنحاء البلاد تطالب بالإصلاح والتغيير والقضاء على الفساد المستشري في مفاصل الدولة، نظمها شباب من طلبة الجامعات ومثقفون مستقلون عبر مواقع التواصل الاجتماعي في شبكة الإنترنت، في وقت لا تزال الدعوات تتصاعد للتظاهرات في المحافظات كافة حتى تحقيق الخدمات بالكامل، فيما أعلنت الحكومة عن الاستعداد لتنفيذ عدد من الإصلاحات تلبية لمطالب المتظاهرين في عموم العراق، من بينها الترشيق في الوزارات، إضافة إلى تحديد رئيس الوزراء مهلة مئة يوم لتحسين عمل المؤسسات الحكومية وتطوير الخدمات، والتي انتهت في السابع من حزيران الماضي من دون أن يؤدي ذلك إلى إيقاف التظاهرات بسبب عدم إيجاد الحلول الجذرية لأزمة البطالة وتدني مستوى أداء الدوائر الخدمية وبقية الوزارات.

التظاهرات الشعبية المطالبة بالاصلاح لم تقتصر على بغداد وشملت جميع انحاء البلاد